

فكان ينبغي لمن يورثها ان يغفل باب اسباب الميراث ومما
فيه اسباب ميراث الورث ثلاثة كل يغيب ربه الورثة
وهي تنكاح وولاء ونسب ما بعد هذا للموارث سبب
اقول اسباب الارث الميراث ثلاثة كل واحد منها يغيب
صاحبه وهو المنع من الورثة ما لم ينجبه مانع وهو النكاح
وهو عقد الزوجية المصحح ويثبت به الزوج والزوجية والزواج
والولاء فتح الواو ولد وهو عصبية نبيها في المنع على
ويثبت به المنع ذكر كان او انثى وعصبية المنع المنع
باب انفسهم والنسب وهو القرابة ويرث به الابوان ومن
الذي يملكها والاولاد ومن ادني بهم وقوله المراد به
هنا الاذ صيرف والورث في الاصل الخلق وقوله ما
بعد هذا للموارث سبب ابي ليس بعد هذه الاسباب
سبب بل مع غيره ولا يختلف فيه عندنا لان بين
المال وان كان سببا رابعا على الاصح في اصل مذهبنا
فقد اطلق المتأخرين على انشاء نظام بيت المال و
نقله ابي سراقه وهو من المتقدمين عن علماء الامصار
اه وقد ايسرنا من انتظامه الران بين رعيه عليه
السلام فلذلك تراه الناظم قال
ويبين الشخص من الميراث واحدة من ثلاث

رق

رق وقتل واختلاف دين فافهم ليس الشك كالبعثي
اقول ويمنع الشخص الوارث من الميراث وقد تحقق
سببه ثلاث علل اذا اتصفا الوارث بها احدى منهن امتنع
عليه الا يورث ونسب موانع الارث المانع الاول الزوج
سواءه فلا يورث الرقيق فتا كان او مدبرا او مكاتبنا او صبا
سفهوا او مطلقا عتقه بعينه او موصيا بعينه ما وام ولد
لان موصي الارث المحرقة الكاملة ولم يتوجه ولا يورث
الرقيق اذ هي لانه لا مال له الا الموصى فانه يورث
عنه جميع ماملته ببعضه الحر ويكون جميعه لورثته على
الاصح وهذا التمس خارج عن عبارة الناظم فان
لا يورث فيه ليس برقيق المانع الثاني القتل فلا يورث
العائل مقتوله سواء قتلته عمدا او خطأ مخفيا او خيرا
او حكم مقتله او شهد عليه بما يوجب القتل او زكبي
من شهد عليه والاصل فيه قوله صلى الله عليه
وسلم لب العائل من تركه المقتول شئ صححه ا
بن عبد البر وغيره ويرث المقتول قاتله بلا خلاف
كما اذا جرح المولود اياه جرحا يفيض الي الموت ثم مات
لرله بما جرح قبل ابيه المجرم فان الاب يورث المولود العائل
قطعا وهذا خارج عن عبارة الناظم لانه لا يسمى قاتلا